

مقال

المفهوم الطبقي الجدور السياسية والفكرية للنيوليبرالية [3]

زياد حافظ *

1970 يشير فيه إلى أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لدى أصحاب ومديري الشركات، هو تحصيل أقصى الأرباح الممكنة للمساهمين. هذا المبدأ مستمر حتى اليوم مع تحريف إضافي وصریح لمعنى المسؤولية. وهذا التحريف تجلّى في فضيحة شركة بوينغ العملاقة حول سلامة الطائرات التي تنتجها بعد تصريح مستعزّب لرئيس الشركة المعين حديثاً دافيد كالهون، إن قال إن مبدأ المسؤولية يفرض على الشركة تأمين سلامة الطائرات «لتأمين تدفق الأرباح»، أي إن سلامة أرواح المسافرين ليست السبب الرئيسي لتأمين سلامة الطائرات بل الأرباح! إلى ذلك المستوى انخفضت الأخلاق في النشاط الاقتصادي في النظام النيوليبرالي. وبالمناسبة لا نستبعد أن تعلن شركة بوينغ إفلاسها طالما هذه الذهنية متحكمة بمسؤوليها، لأن التفكير على المدى الطويل أصبح مفقوداً لمصلحة الاستحقاقات المالية الفصلية.

الشركة إن هي الوحدة العاملة في العجلة الاقتصادية وفقاً للفكر النيوليبرالي. والشركة شهدت تطوراً كبيراً في بنية الملكية والإدارة وأصبح الفرق بينهما ضئيلاً لأن الملكية هي أكثرية مجموع المساهمين الذين يندوبون الأشخاص لإدارة الشركة. بات صعباً التمييز بين الملكية والإدارة. الملكية متناثرة بين أيدي مساهمين كثر وخصوصاً في الشركات الكبيرة، أما في الشركات الصغيرة فالملكية تكون للمؤسس ومن يدور في فلكه وهو أيضاً من يدير الشركة. قضية الحجم أدخلت مفهوم الانتداب، فيما أصبحت مكافأة المدير تتماهى مع مكافأة المالك، بل ربما أهم منها. لا نريد الاسترسال في هذا الموضوع، لكن الفكرة الأساسية من هذه المقارنات تكمن في أن مصير الشركة أصبح في يد الإدارة بدلاً من المساهم الذي أصبح «رهينة» الإدارة. قرارات الإدارة بتضخيم الأرباح عبر التلاعب بحسابية المداخليل والتفقات هدفها رفع قيمة السهم (وهذا يُرضي المساهم) الذي أصبح يشكل جزءاً كبيراً من مكافأته. فالأولوية لم تعد لزيادة الإنتاجية والتنافسية بل لتأمين الأرباح مهما كلف الثمن وإن كان على حساب مستقبل الشركة والسلامة العامة أو البيئة أو أي قيمة اجتماعية تتجاوزها الشركة.

التي تغيرت في مفهوم الشركة وتذويب التمايز بين المالك والمدير أفضى إلى تحوّل في مفهوم رأس المال. بالنسبة إلى ميلتون فريدمان الرأس مالي هو ذلك المسؤول في الشركة (ليس قيمة السهم) وهذا يُرضي المساهم) الذي أصبح يشكل جزءاً كبيراً من مكافأته. فالأولوية لم تعد لزيادة الإنتاجية والتنافسية بل لتأمين الأرباح مهما كلف الثمن وإن كان على حساب مستقبل الشركة والسلامة العامة أو البيئة أو أي قيمة اجتماعية تتجاوزها الشركة.

والتغيير في مفهوم الشركة وتذويب التمايز بين المالك والمدير أفضى إلى تحوّل في مفهوم رأس المال. بالنسبة إلى ميلتون فريدمان الرأس مالي هو ذلك المسؤول في الشركة (ليس قيمة السهم) وهذا يُرضي المساهم) الذي أصبح يشكل جزءاً كبيراً من مكافأته. فالأولوية لم تعد لزيادة الإنتاجية والتنافسية بل لتأمين الأرباح مهما كلف الثمن وإن كان على حساب مستقبل الشركة والسلامة العامة أو البيئة أو أي قيمة اجتماعية تتجاوزها الشركة.

* كاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

رافقه من سياسات ألغت التأميمات في القطاعات الاستراتيجية كالمناجم التي أوجدها اللندي وترسيخ سياسات اقتصادية ومالية مبنية على الخصخصة وفقاً لتوجهات مدرسة شيكاغو.

إضافة إلى ترسيخ مبدأ التنديد بتدخل الدولة في العجلة الاقتصادية عبر الرقابة والقيود، هناك أيضاً رغبة في إعادة هندسة المجتمع نحو المزيد من سلطان الشركات الخاصة، والتقليص للنقابات التي تحاسب وتسأل أصحاب العمل. كما أن القيم الاجتماعية التي أرسنها السياسات الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية تفادياً للخطر الشيوعي وألوا الاشتراكي خضعت لمراجعة. فقد ظهرت منذ مطلع السبعينات أفكار تنذرت تلك «المسؤولية الاجتماعية» لدى الشركات. الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان أحد أعمدة مدرسة شيكاغو الاقتصادية، نشر مقالاً مفصلياً في مجلة نيويورك تايمز (نيويورك تايمز مغازين) في أيلول

الذي يشير فيه إلى أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لدى أصحاب ومديري الشركات، هو تحصيل أقصى الأرباح الممكنة للمساهمين. هذا المبدأ مستمر حتى اليوم مع تحريف إضافي وصریح لمعنى المسؤولية. وهذا التحريف تجلّى في فضيحة شركة بوينغ العملاقة حول سلامة الطائرات التي تنتجها بعد تصريح مستعزّب لرئيس الشركة المعين حديثاً دافيد كالهون، إن قال إن مبدأ المسؤولية يفرض على الشركة تأمين سلامة الطائرات «لتأمين تدفق الأرباح»، أي إن سلامة أرواح المسافرين ليست السبب الرئيسي لتأمين سلامة الطائرات بل الأرباح! إلى ذلك المستوى انخفضت الأخلاق في النشاط الاقتصادي في النظام النيوليبرالي. وبالمناسبة لا نستبعد أن تعلن شركة بوينغ إفلاسها طالما هذه الذهنية متحكمة بمسؤوليها، لأن التفكير على المدى الطويل أصبح مفقوداً لمصلحة الاستحقاقات المالية الفصلية.

الشركة إن هي الوحدة العاملة في العجلة الاقتصادية وفقاً للفكر النيوليبرالي. والشركة شهدت تطوراً كبيراً في بنية الملكية والإدارة وأصبح الفرق بينهما ضئيلاً لأن الملكية هي أكثرية مجموع المساهمين الذين يندوبون الأشخاص لإدارة الشركة. بات صعباً التمييز بين الملكية والإدارة. الملكية متناثرة بين أيدي مساهمين كثر وخصوصاً في الشركات الكبيرة، أما في الشركات الصغيرة فالملكية تكون للمؤسس ومن يدور في فلكه وهو أيضاً من يدير الشركة. قضية الحجم أدخلت مفهوم الانتداب، فيما أصبحت مكافأة المدير تتماهى مع مكافأة المالك، بل ربما أهم منها. لا نريد الاسترسال في هذا الموضوع، لكن الفكرة الأساسية من هذه المقارنات تكمن في أن مصير الشركة أصبح في يد الإدارة بدلاً من المساهم الذي أصبح «رهينة» الإدارة. قرارات الإدارة بتضخيم الأرباح عبر التلاعب بحسابية المداخليل والتفقات هدفها رفع قيمة السهم (وهذا يُرضي المساهم) الذي أصبح يشكل جزءاً كبيراً من مكافأته. فالأولوية لم تعد لزيادة الإنتاجية والتنافسية بل لتأمين الأرباح مهما كلف الثمن وإن كان على حساب مستقبل الشركة والسلامة العامة أو البيئة أو أي قيمة اجتماعية تتجاوزها الشركة.

يعود سبب تنامي الفكر النيوليبرالي إلى خشية الطبقات الحاكمة تقليدياً من تقلص أو تراجع نفوذها. هذا ما وصل إليه الاقتصادي الأميركي دافيد هارفي في مؤلفه المهم «التاريخ المختصر للنيوليبرالية». لكن قبل تحديد مفهوم الطبقة الحاكمة، هناك سؤال أساسي: لماذا انتظرت تلك الطبقة نحو عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية للمبادرة إلى استعادة «دورها المنقوص»؟ ببساطة هي أولوية السياسة على أي اعتبار آخر. فبعد الحرب العالمية الثانية عمّت موجات من الحركات الشعبية المتعاطفة مع الفكر الشيوعي أو الفكر الاشتراكي والمدعوم سياسياً من الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومن الصين في آسيا. كما شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعاطف حركات التحرر في العالم من قبضة الاستعمار القديم والمجيء بأنظمة «متحررة» ومتعاطفة مع الطروحات الاشتراكية. لذا كانت الأولوية لكبح هذا التنامي أولاً في أوروبا، ولاحقاً في دول آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، انطلاقاً من أن السياسات الكينزية مكنت الدول الأوروبية الغربية ومعها الولايات المتحدة من إعادة إعمار أوروبا المدمرة بسبب الحرب العالمية الثانية، وبمشاريع اقتصادية اجتماعية تجلب الجماهير إلى الالتفاف حول حكوماتها وأنظمتها السياسية بدلاً من الشروع في مشاريع ثورية أو انقلابية اقتصادية اجتماعية تهدد النظم القائمة. ولا يمكن أن ننسى أن الانتخابات البرلمانية بعد الحرب العالمية الثانية في كل من فرنسا وإيطاليا شهدت صعود الحزب الشيوعي الذي أحرز على ما يوازي ثلث أصوات الناخبين، ما أقلق القيادات الغربية من الخطر الشيوعي.

استمر هذا الوضع لغاية النصف الثاني من الستينات. كان الاستقرار مترسّخاً في كل أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وفي تلك الفترة بدأت تظهر حدود السياسات الكينزية في استدامة النمو الاقتصادي بشكل مقبول متوافقاً مع تضخم وزيادة متدرّجة في البطالة. لكن العديد من الاقتصاديين يرون أن هذه السياسات أصبحت عبئاً على ماليات الدول وعائقاً للنمو بسبب القيود المتعددة التي رافقتها ما أتاح فرصة للترويج، سياسياً، لفكر اقتصادي سياسي مخالف للسياسات السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفكر «الجديد» ركّز على مبدأ الحرّية واعتبر أن سياسات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي «طريق إلى العبودية» وفقاً لعنوان فون هايك الشهير (1944) (هذا الكتاب هو المجلد الثاني لبحثه الفلسفي «تراجع العقل» المستوحى من كتاب الكسي دي توكفيل «الاستبداد طريق إلى العبودية»). رغم أن إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن ممكناً من دون التخطيط المركزي، إلا أن فون هايك يعتقد أن التخطيط المركزي وتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وتحكمها بالأسواق هو طريق استعباد الشعوب. لكن في الستينات والسبعينات، فقد التخطيط المركزي بريقه عند النخب الحاكمة، بسبب ثقل البيروقراطية التي رافقته وجدواه في أعين العديد من الاقتصاديين الأحرار (libertarians). لذا أصبح ممكناً إعادة طرح أفكار فون هايك. أما الشخصية السياسية الأولى التي تبنت تلك الأفكار فهي مارغريت تاتشر في منتصف السبعينات عندما صعدت في مواقع الحزب المحافظ البريطاني. في تلك الفترة خاضت معارك مع نقابات عمّال مناجم الفحم وعمّال صناعات الصلب واستطاعت كسر شوكة ونفوذ النقابات في السياسة بشكل عام وداخل حزب العمال البريطاني. وفي الولايات المتحدة، استطاع الرئيس الأميركي رونالد ريغان أن يكسر شوكة النقابيين عبر طرد موظفي مراقبة الطيران الذين أضربوا آنذاك بسبب الأجور المتدنية وأوقات العمل الطويلة والصعبة. كسب الرئيس ريغان تعاطف الأميركيين الذين اعتبروا موظفي رقابة حركة الطيران من الجنود الذين لا يستطيعون ترك عملهم وتهديد سلامة المسافرين، أمّا الاختبار الذي سبق مبادرات تاتشر وريغان، فكان في التشيلي مع الانقلاب ضد سلفادور اللندي سنة 1973 وما



داريو كاستيلوس - المكسيك